الأمم المتحدة

A/64/78–E/2009/66

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
7 May 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
البند ٧١ (ب) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩
جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام

* A/64/50.

** E/2008/100.

020609 290509 09-33044 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

موجز

خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، أحرزت حكومة رئيس الوزراء سلام فياض تقدما في مجال الإصلاحات المالية والنقدية والأمنية. ودفعت الجهات المانحة حوالي ١,٨ بليون دولار لتمويل الميزانية المتكررة، وهو ما يفوق بكثير المبلغ الذي تم التعهد به في مؤتمر باريس للمانحين. وخلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار غزة، المعقود في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، تعهدت الجهات المانحة بتقديم حوالي ٤,٥ بليون دولار لدعم احتياجات الشعب الفلسطيني.

وكانت الحالة الاقتصادية والسياسية العامة تنطوي على تحديات. فقد أدت زيادة العزلة، والانقسامات الفلسطينية الداخلية والنزاع المسلح إلى تدهور كبير في المجال الاقتصادي والإنساني في قطاع غزة حيث تواصل حماس سيطرتها. أما في الضفة الغربية، وعلى الرغم من تخفيف القيود الإسرائيلية المفروضة على التنقل في بعض الأماكن، فقد بقي عدد الحواجز، بشكل عام، خلال الفترة المشمولة بالتقرير دون تغيير. وتوسَّع بناء المستوطنات والمواقع الأمامية، وازداد عدد المنازل المدمرة، ولا سيّما في القدس الشرقية. وتواصلت المفاوضات السياسية الثنائية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق. وعلى الرغم من محاولات الوساطة المصرية المتعددة، لم يُحرَز أي تقدم حقيقي في المصالحة بين الفلسطينيين، أو في عملية تبادل الأسرى، أو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

ويصف هذا التقرير الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية والجهات المانحة، لدعم السكان الفلسطينيين والمؤسسات الفلسطينية.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٦٣/١٤٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها الرابعة والستين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن تنفيذ القرار، يتضمن تقييما للمساعدة التي تلقاها الشعب الفلسطيني، والاحتياجات التي لم تلبَّ بعد، والمقترحات المحددة لتلبيتها على نحو فعّال. والفترة المشمولة بالتقرير هي من أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

٢ – وترد المعلومات عن الأحوال المعيشية والاجتماعية – الاقتصادية للشعب الفلسطيني في عدة تقارير أعدتها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما: (أ) تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) عن الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل (لم يصدر بعد)؛ و (ب) التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)؛ (A/63/13)؛ و (ج) تقارير رصد الشؤون الإنسانية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣ – وتُبين عدة وثائق الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية والإنمائية للشعب الفلسطيني. وسعت عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٩ إلى الحصول على ٨٧٥ مليون دولار، منها ٦١٥ مليون دولار لغزة، لتلبية الاحتياجات الغوثية العاجلة. وأعطت الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ الأولوية في الاستثمارات لقطاع الحكم الرشيد والقطاعات الاجتماعية والاقتصادية والخاصة، وتطوير الهياكل الأساسية بمبلغ ١,٦٤٤ بليون دولار. وسعت الخطة الوطنية الفلسطينية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ للحصول على ١,٢٩٧ بليون دولار لدعم القطاعين الاجتماعي والخاص وقطاع الحكم الرشيد، وتطوير الهياكل الأساسية في أعقاب الأزمة التي نشبت في غزة في شهري كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وخلال انعقاد المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، الذي عُقد في شرم الشيخ، بمصر، في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩، تعهدت الجهات المانحة بدفع نحو ٤,٥ بلايين دولار لدعم احتياجات الشعب الفلسطيني التي جرى الإعراب عنها من خلال الوثائق المذكورة أعلاه.

٤ – وطوال العام، واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية بذل جهوده لدعم عملية السلام وكفالة فعالية التنسيق فيما بين السلطة الفلسطينية والأمم

المتحدة والمجتمع الدولي وحكومة إسرائيل، فضلا عن توثيق الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥ - ويقدم هذا التقرير لمحة عامة لعمل الأمم المتحدة، بالتعاون مع نظرائها من الجانب الفلسطيني والجهات المانحة، لمساعدة الشعب الفلسطيني والمؤسسات الفلسطينية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٤٠/٦٣. ويشمل التقرير أيضا موجزا للتطورات السياسية الرئيسية والتحديات المتصلة بالفترة المشمولة بالتقرير، حيث أن المجتمع الدولي يعمل على التخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني ودعم العملية السياسية الجارية بين الأطراف.

ثانيا - استعراض عام للحالة الراهنة

ألف - الظروف السياسية

٦ - تواصلت المفاوضات الثنائية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ عملا بتفاهم أنابوليس المشترك الذي تم التوصل إليه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. إلا أن الطرفين فشلا في التوصل إلى اتفاق. كما لم يتم التوصل إلى أي اتفاق بشأن تبادل الأسرى. وقد حققت الجهود الموازية التي بُذلت لتحسين الأحوال على أرض الواقع وتنفيذ الالتزامات الواردة في خارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية نجاحا متفاوتا. وفي أثناء ذلك، تَعزَّز إطار أنابوليس من خلال قرار مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، الذي شدد المجلس فيه على التزامه بعدم التراجع عن المفاوضات ودعمه للهدف المتمثل في التوصل إلى اتفاق يعالج كافة المسائل الأساسية.

٧ - وفي الضفة الغربية، نفذت السلطة الفلسطينية إصلاحات في مجال الأمن، واتخذت خطوات ملموسة صوب تحسين المؤسسات الحكومية. وعززت حكومة إسرائيل التعاون الأمني، ولا سيّما في شمالي الضفة الغربية، ولكنها واصلت شن عمليات عسكرية. وتَواصَل النشاط الاستيطاني وهدم المنازل وبناء الجدار العازل. وما زالت القيود المفروضة على تنقل السكان وعلى المنافذ مرتفعة إذ تزيد على ٦٠٠ حاجز أمام التنقل في الضفة الغربية. وفُرِضَت قيود مشددة على التنقل داخل غزة وخارجها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فلم يُسمح إلا لعدد قليل من العاملين في مجال تقديم المعونة بالدخول إلى غزة والخروج منها، ولم يكد يُسمح لأي فلسطيني باستثناء الطلاب والحالات الطبية والحجاج بأذون خاصة.

٨ - واستمرت الانقسامات بين الفصائل الفلسطينية، وتَواصَل إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون من غزة، كما استمر إغلاق المعابر إلى غزة إلى أن أبرمت التهدئة بين إسرائيل وحماس بتيسير من مصر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد التوغلات

الإسرائيلية وإطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل، على السواء؛ وإلى تخفيف بسيط لإغلاق غزة. إلا أن التهدئة بدأت بالانهيار في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. فقد شهد شهرا تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ انخفاضا حادا في كمية السلع والأموال وفي أعداد الموظفين المسموح بدخولها إلى غزة. وفي أعقاب استئناف التوغلات العسكرية الإسرائيلية وإطلاق صواريخ حماس، شنت إسرائيل عملية عسكرية برية وجوية وبحرية أطلق عليها اسم ''الرصاص المسكوب'' في الفترة من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ حتى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. واستجابة للتطورات الميدانية، دعا مجلس الأمن في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، إلى وقف فوري ودائم وثابت لإطلاق النار، وإلى بذل الجهود لمنع إعادة إمداد غزة بالأسلحة وفتح المعابر وفقا لاتفاق التنقل والعبور لعام ٢٠٠٥.

٩ - وانتهت الأعمال العدائية بوقف لإطلاق النار من جانب واحد أُعلِن عنه في ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أعقبه استئناف جهود المصالحة الفلسطينية. وفي شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٩، عُقدت في القاهرة جولات جديدة من المحادثات برعاية مصر، ركزت فيها اللجان على إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، والأمن، والحكومة، والانتخابات، والوفاق. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٩، قدم رئيس الوزراء الفلسطيني فياض استقالته لتسهيل تشكيل حكومة وفاق وطني، ولكن الرئيس عباس لم يقبل الاستقالة.

١٠ - وأجريت انتخابات في إسرائيل في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وأدى بنيامين نتنياهو اليمين بوصفه رئيسا جديدا للوزراء في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩.

باء - الحالة الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية

التطورات الاقتصادية والمالية

١١ - نتيجة للحالة في قطاع غزة، تدهورت الحالة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر مما كان متوقعا في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية. وقُدِّر الانخفاض الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٣ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما انخفض نصيب الفرد من الدخل إلى ٣٤ في المائة تقريبا عن مستواه لعام ٢٠٠٠. وإضافة إلى ذلك، ارتفع معدل التضخم (التغير السنوي بالنسبة المئوية) من ٦,٩ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى ١٢,٥ في المائة في تموز/يوليه ٢٠٠٨ قبل أن ينخفض إلى ٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وعكست التغيرات في معدل التضخم خلال السنة الأسعار العالمية للغذاء والمنتجات النفطية. وقد أدى تحسن الظروف الأمنية، إلى حد ما، في مدن الضفة

الغربية، وكذلك مساعدات الجهات المانحة للميزانية التي فاقت التوقعات، إلى تعديل الآثار السلبية لهذه العوامل على النمو الاقتصادي[1].

١٢ - وواصلت حكومة رئيس الوزراء فياض اتباع سياسة حكومية صارمة في مجال العمالة، حيث عملت على تجميد الزيادات في الأجور وتحسين تحصيل فواتير الخدمات. واستمر تعزيز نظام إدارة المالية العامة. وتشير التقديرات إلى انخفاض العجز المالي المتكرر من ٢٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى ١٩ في المائة في عام ٢٠٠٨، وهو ما يدل، إلى حد كبير، على ضبط الإنفاق على الأجور وتخفيض الدعم المالي للخدمات. ووفقا للخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية التي توخت سداد نحو ١ بليون شاقل إسرائيلي جديد على شكل متأخرات مستحَقة لموظفي القطاع العام على مراحل من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠٠٩، فقد سددت السلطة الفلسطينية جميع متأخرات القطاعين العام والخاص بالكامل في عام ٢٠٠٨. وساعد هذا الإجراء في تخفيف حدة تأثير التضخم الذي فاق التوقعات على الدخل الحقيقي لموظفي السلطة الفلسطينية.

١٣ - وواصلت السلطة النقدية الفلسطينية إحراز تقدم في عام ٢٠٠٨ في مجال الإصلاح الداخلي وتنمية القدرات، بما في ذلك القدرة على تعزيز إطارها الرقابي والإداري. وقد أُنشئت شعبة للحَيطة الكلية، وأُحرِز تقدم في إقامة نظام للإنذار المبكر. وأتاح العمل بسجل ائتماني جديد للمصارف تقييم المخاطر بشكل أفضل، وتخفيف شروط الضمان الإضافي، وتحسين تدفق الائتمان. وتعُزِّز أيضا الإطار المالي القانوني، في حين لا يزال العمل مستمرا بقانون لمكافحة غسل الأموال منذ ٢٠٠٧.

١٤ - وتدهورت الحالة الاقتصادية في قطاع غزة على نحو ملحوظ خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة العزلة وإلى الأزمة التي استمرت فيما بين كانون الأول /ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأدت القيود المفروضة على إدخال الأموال إلى قطاع غزة إلى تدني ثقة المودعين في المصارف وإلى المزيد من إضعاف قدرة سكان القطاع على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وأدت أزمة السيولة التي كانت قد بدأت بالفعل في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، في الفترة المشمولة بالتقرير، إلى عدم دفع مرتبات موظفي السلطة الفلسطينية أو دفعها بشكل جزئي، وإلى بروز الحالات الاجتماعية الصعبة التي قامت الآلية الفلسطينية الأوروبية لإدارة المعونة الاجتماعية الاقتصادية، التابعة للمفوضية الأوروبية،

(١) صندوق النقد الدولي: إطار الاقتصاد الكلي والإطار المالي في الضفة الغربية وقطاع غزة: الاستعراض الثالث للتقدم المحرَز، شباط/فبراير ٢٠٠٩.

بتقديم الدعم إليها وإلى برامج الأونروا. ويمكن أن يؤدي نقص السيولة، في حال استمراره، إلى خسائر مالية غير مسبوقة.

التطورات الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية

١٥ - بلغ العنف مستويات مرتفعة خلال فترة العملية العسكرية الإسرائيلية، الرصاص المسكوب، التي قتل فيها ١ ٤٤٠ فلسطينياً وأصيب ٥ ٣٨٠ آخرون منهم بجراح[٢]. كما أسفرت العملية عن مقتل ١٣ إسرائيلياً وجرح ما يقارب ٥١٨ منهم[٣]. وباستثناء الخسائر في الأرواح التي وقعت خلال عملية الرصاص المسكوب، قتل ١٧٨ فلسطينياً (٤٠ منهم في الضفة الغربية – بالمقارنة مع ٨٢ خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، و ١٣٨ في غزة – بالمقارنة مع ٦٠٥ خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق) كما أصيب ١ ٧٤٦ فلسطينياً بجراح (١ ٥١٨ في الضفة الغربية، و ٢٢٨ في غزة). وقتل الفلسطينيون ما مجموعه ١٢ إسرائيلياً وأصيب ١٩٢ منهم بجراح (بالمقارنة مع ٢٣ إسرائيلياً قتلوا و ٣٤٧ جرحوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق). وأطلق الناشطون في غزة أكثر من ٢ ٠٠٠ صاروخ وقذيفة هاون على مجتمعات محلية في إسرائيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الفترة بين ١ أيار/مايو و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، قتل ٧٩ فلسطينياً وأصيب ٤٢٢ منهم بجراح جراء الاقتتال بين الفصائل الفلسطينية.

١٦ - وتدهورت الأوضاع الإنسانية العامة مع تفاقم البطالة والفقر لا سيما في قطاع غزة، نتيجة للإغلاق المستمر للقطاع. وقدر معدل البطالة لعام ٢٠٠٨ بـ ٤٠ في المائة في غزة و ١٩ في المائة في الضفة الغربية، أي أنه ارتفع بعد أن كان يبلغ ٣٠ في المائة و ١٨ في المائة على التوالي عام ٢٠٠٧. وأظهرت البيانات الواردة في دراسة استقصائية للأسر المعيشية أجريت في عام ٢٠٠٧ أن ٨٠ في المائة من الأسر المعيشية في غزة تعيش تحت خط الفقر بالمقارنة مع ٤٥ في المائة في الضفة الغربية[١]. وقد وضع الارتفاع العالمي لأسعار الأغذية خلال الأشهر الإثني عشر الماضية والانخفاض في المحاصيل الزراعية المحلية بسبب سوء الأحوال الجوية المزيد من الضغوط على آليات تكيف الفلسطينيين مع هذه الأوضاع. وبالتالي، ازداد انعدام الأمن الغذائي في غزة والضفة الغربية[٤]، على الرغم من استمرار برامج المعونة الغذائية

(٢) الأرقام الصادرة عن وزارة الصحة في قطاع غزة. والأرقام التي تم التحقق منها بصورة مستقلة غير متوافرة بعد.

(٣) تقرير الجمعية الوطنية لحركة الصليب الأحمر الدولي في إسرائيل، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

(٤) برنامج الأغذية العالمي، Food Security and Market Monitoring Report Number 19, July 2008.

وإيجاد فرص العمل والمساعدة النقدية الواسعة النطاق. كما أدى استمرار الانقسامات الفلسطينية إلى اضطراب الخدمات الأساسية والمجتمعية.

١٧ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، توقفت معظم مشاريع الأمم المتحدة بسبب الافتقار إلى المواد في غزة. وأصبحت العمليات الإنسانية تنفذ بمزيد من الصعوبة، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، شددت السلطات الإسرائيلية القيود المفروضة على وصول موظفي المعونة وإيصال السلع التجارية والإنسانية إلى قطاع غزة. وتسببت هذه القيود في تقطع المعونة الغذائية التي يقدمها كل من الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي.

١٨ - وتدهورت الحالة الهشة أصلاً في قطاع غزة، الخاضع فعلياً لسيطرة حماس، في أعقاب عملية الرصاص المسكوب العسكرية الإسرائيلية التي استمرت من ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأسفرت هذه العملية عن إلحاق الدمار والأضرار على نطاق واسع بالمنازل والهياكل الأساسية العامة وكذلك ببعض مرافق الأمم المتحدة والمرافق الحكومية. ودمر أو تعرض لأضرار جسيمة في القتال ما يقدَّر بـ ٠٠٠ ٢١ منزل[٥]. وفي ذروة المعارك، تشرد نحو ٠٠٠ ٥١ شخص وسكنوا في الملاجئ، ويعتقد أن عدداً أكبر من الأشخاص يعيشون لدى أسر استضافتهم[٦]. وزادت من أثر العنف تعقيداً الحالة الإنسانية الخطيرة أصلاً التي تسبب بها الإغلاق المستمر لغزة أمام معظم السلع الأساسية لمدة ١٨ شهرا.

التنقل والعبور

١٩ - اتخذت حكومة إسرائيل بعض الخطوات من أجل إزالة العقبات وتيسير التنقل في الضفة الغربية. إلا أن العدد الإجمالي للعقبات ظل مستقراً نسبياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد زاد من ٦٠٧ عقبة مادية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ إلى ٦٢٦ عقبةً مادية في شباط/فبراير ٢٠٠٩[٧] وظل نظام الحواجز والتصاريح يعيق وصول الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية إلى القدس الشرقية وإسرائيل. غير أن عدد تصاريح العمل التي منحت للفلسطينيين من أجل الدخول إلى إسرائيل والقدس الشرقية ارتفع من ٠٠٠ ٢١ عام ٢٠٠٧ إلى ٠٠٠ ٢٣ عام ٢٠٠٨.

(٥) دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، شباط/فبراير ٢٠٠٩.

(٦) عملية النداء الموحد ٢٠٠٩، ص ١.

(٧) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، راصد الشؤون الإنسانية، آخر المستجدات المتعلقة بإغلاق الضفة الغربية.

٢٠ - ولم يحرز أي تقدم بشأن تحقيق أهداف اتفاق التنقل والعبور المبرم عام ٢٠٠٥، بما في ذلك بناء الميناء البحري أو المطار وإنشاء الوصلة بين غزة والضفة الغربية. وظلت الإحالات الطبية من أجل سفر المقيمين في غزة لتلقي العلاج في الخارج تتطلب الحصول على تصاريح صادرة عن السلطات الإسرائيلية. وفي الفترة بين ١ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، حصل ٦٣ في المائة (٤ ٣٧٦ من أصل ٦ ٩٦٠ شخصاً) من الأشخاص الذين أحيلوا لتلقي العلاج الطبي خارج غزة على التصاريح ووصلوا إلى المرفق الطبي الذي أحيلوا إليه. ومما زاد الوصول إلى المرافق الطبية تعقيداً النزاع في ما بين الفصائل الفلسطينية الذي نشب بعد أن فرضت حماس سيطرتها على الإدارة الفلسطينية للإحالات الى الخارج في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٢١ - وظلت معابر غزة مغلقة معظم الوقت عام ٢٠٠٨ وأدى التهريب بواسطة الأنفاق دورا متعاظما في الاقتصاد. وأذن لبعض المساعدات الإنسانية بالدخول إلى غزة، بما فيها دخول كمية من القمح والأدوية ومقادير محدودة من المواد التعليمية، ولكن تبين أن من الصعب للغاية استيراد مواد إنسانية أخرى مثل الإسمنت والمولدات. وعلاوة على ذلك، ظلت الأونروا لفترة طويلة غير قادرة على إحضار الورق إلى غزة لطباعة منهاجها الدراسي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، في حين توقف برنامج المساعدة الغذائية للوكالة في مناسبتين عام ٢٠٠٨ بسبب النقص في الإمدادات. وظلت الأونروا تواجه صعوبات في استيراد البلاستيك لتصنيع الأكياس من أجل الأغذية التي تتولى توزيعها.

٢٢ - وظل معبر إريتز، المنفذ الوحيد لتنقل الأشخاص بين غزة والضفة الغربية عبر إسرائيل، مغلقاً إغلاقاً شبه كامل بعد حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلا أمام ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية الذين لم يؤذن لهم بالدخول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ومنظمات الإغاثة الدولية. أما كارني، وهو المعبر الرئيسي للبضائع، فلا يزال مغلقاً منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، باستثناء أمام حزام الناقلين. وظل معبر رفح مغلقاً رسمياً كذلك، مع أن بضع مئات من الفلسطينيين، لا سيما الأشخاص الذين يلتمسون الرعاية الطبية والطلاب والحجاج، تمكنوا من عبوره كل شهر لأغراض خاصة.

٢٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دخل وسطياً ٨,٥ في المائة من الاحتياجات الأسبوعية من النفط؛ و ٢٦ في المائة من الديزل، و ٣٤,٢ في المائة من غاز الطهي، و ٥٩ في المائة من الوقود الصناعي عن طريق معبر نحال عوز، وهو المعبر الوحيد المجهز تقنياً لتولي الواردات من الوقود. وأصبحت الحالة مترديه على وجه الخصوص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حين فتح معبر نحال عوز لسبعة أيام فقط. وخلال تلك الفترة،

لم يدخل سوى ٢ في المائة من الحاجات اليومية من النفط، و ٥ في المائة من الديزل، و ١٢ في المائة من غاز الطهي، و ٢٠ في المائة من الغاز الصناعي[٨]. ومنذ ذلك الحين، فرض حظر على استيراد النفط والديزل إلا بكميات قليلة تسلم إلى الأونروا. ولا يزال تقنين غاز الطهي للاستعمالات المعيشية والتجارية والعامة مستمراً.

٢٤ - وظلت إسرائيل تفرض قيوداً على نوع البضائع التي يؤذن لها بالدخول والخروج من غزة، الأمر الذي يؤدي إلى تضييق الخناق على القطاع الخاص المحدود النطاق للغاية أصلاً وتهديد تأمين الخدمات الأساسية. ويثير الافتقار إلى السيولة المخاوف من أن ينهار القطاع المصرفي، ويتوقف الصرف الكامل لمرتبات موظفي السلطة الفلسطينية وتقديم المساعدات النقدية في حالات الطوارئ إلى أكثر اللاجئين ضعفاً.

الحاجز

٢٥ - استمر تشييد الحاجز داخل الأرض الفلسطينية المحتلة في انحراف عن الخط الأخضر على الرغم من الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ واعتماد قرار الجمعية العامة دإ-١٠/١٧ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٨، استكمل ٥٧,٢ في المائة (٤١٥ كيلومتراً) من مسار الحاجز المقرر (٧٢٥ كيلومتراً)، وكان ٦٢ كيلومتراً قيد الإنشاء. وقد استمر البناء بوتيرة بطيئة منذ التقرير السابق، ولا تتوافر بعد أرقام مستكملة. وبدأ سجل الأمم المتحدة للأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة، الذي أنشئ عملا بالقرار دإ-١٠/١٧، أنشطته المستمرة الرامية إلى التوعية وتلقي استمارات الشكاوى في محافظة جنين، التي كانت أولى المناطق المتضررة بسبب تشييد الحاجز. وقد جمعت أكثر من ١ ٠٠٠ استمارة شكوى لإدراجها في سجل الأضرار، واستعرض عدداً منها مجلس سجل الأضرار في الأرض الفلسطينية المحتلة وأدرجها في السجل. وقد تعاونت السلطة الفلسطينية، لا سيما السلطات المحلية، بالكامل وقدَّمت المساعدة اللازمة. غير أن حكومة إسرائيل لا تزال تفيد أن أي شكاوى متصلة بالأضرار التي تسبب بها الحاجز ينبغي أن تعالج من خلال الآليات الإسرائيلية القائمة. وفي الوقت نفسه، لم تواجه أمانة سجل الأضرار أي صعوبات عملية أثناء اضطلاعها بأنشطتها ميدانياً على النحو المبين في القرار دإ-١٠/١٧.

(٨) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، راصد الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ثالثا – استجابة الأمم المتحدة

٢٦ – ظلت وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تضطلع بمسؤولياتها وولاياتها على أفضل نحو ممكن في حدود قدراتها. وقد تكيفت مع حالة تميزت بانقسام سياسي فعلي مستمر بين قطاع غزة والضفة الغربية، وعزل غزة، وعملية ''الرصاص المسكوب'' العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ونتيجة لهذه العملية، أطلق نداء غزة العاجل في ٢ شباط/فبراير، فور وقف إطلاق النار. وعقد مؤتمر للمانحين في شرم الشيخ، بمصر، في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ للمساعدة في إعادة بناء غزة أسفر عن التبرع بنحو ٤,٥ بلايين دولار.

٢٧ – ولم تكن غزة والضفة الغربية وحدهما منقسمتين سياسياً خلال الفترة المشمولة بالتقرير ولكن نوع المساعدة الدولية التي تلقتها كل جهة اختلف كذلك اختلافاً جذرياً. ففي حين شكلت الاستراتيجيات الإنمائية والمشاريع المجتمعية ودعم بناء القدرات التقنية والميزانية أساس المساعدة الخارجية في الضفة الغربية، اقتصر التركيز في غزة على المساعدة في حالات الطوارئ، مما أدى إلى تعميق الهوة في مجال السياسات.

ألف – التنمية البشرية والاجتماعية

قطاع التعليم

٢٨ – ظلت وكالة الأونروا تكفل التعليم المجاني لأكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ تلميذ في ٣١٥ مدرسة ابتدائية وإعدادية في الضفة الغربية وغزة. وقد أنفق مبلغ يقدر بـ ٨٠ مليون دولار خلال العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عن طريق هذا النشاط. وقد زودت الوكالة أكثر من ٣ ٠٠٠ شخص بالمهارات والتدريب على التدريس قبل التحاقهم بالعمل. وبدأت الأونروا العمل في جميع المدارس بمبادرة المدارس الخالية من العنف وأجرت التدريب على قواعد السلوك في المدارس. وأمام تدهور المعايير المدرسية في غزة، نفذت خطة جديدة تسمى بـ ''مدارس الامتياز'' في ٢٢١ مدرسة، أدت إلى تعزيز إدارة المدارس، وإنشاء دار للمعلمين، وإطلاق مبادرة للاحتياجات الخاصة.

٢٩ – وقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مساعدة تقنية عن طريق إعداد المعلمين، وبرامج تخطيط التعليم وإدارته، أسفرت عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية لإعداد المعلمين في أيار/مايو ٢٠٠٨. وبدأت اليونسكو العمل ببرنامج مساعدة تقنية، تبلغ قيمته ٣,٤ ملايين يورو، لإنشاء نظم وأطر عمل تشغيلية وطنية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعداد المعلمين وخطة السنوات الخمس الفلسطينية للتعليم، وقدمت

المشورة التقنية للفريق العامل المعني بقطاع التعليم. كما ساعدت اليونسكو في إعداد توجيه مهني للنظام التعليمي ككل، لا سيما التعليم التقني والمهني.

٣٠ - ووضعت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والأونروا برنامجاً تجريبياً مشتركاً للمدارس الصديقة للأطفال، يتيح فرصة إضافية لست مدارس حكومية وأربع مدارس تابعة للأونروا من أجل تطوير مفهوم المدارس الصديقة للأطفال. وعقدت حلقة عمل للمدربين ووضعت خطة عمل متعلقة بالمدارس الصديقة للأطفال سيجري تنفيذها في عام ٢٠٠٩. وقدمت اليونيسيف ١ ١٠٠ مجموعة لتعليم الرياضيات والعلوم إلى المدارس، لا سيما المدارس الكائنة في المناطق المحرومة بالضفة الغربية وغزة. وقد نظمت دورة تدريبية لـ ١ ٠٠٠ معلم على استعمال هذه المجموعات التعليمية. كما قدمت اليونيسيف الدعم لإعادة إنشاء المكتبات في ٣٠ مدرسة حكومية و ٢٠ مركزاً اجتماعياً. وشارك أكثر من ٤ ٠٠٠ طفل في القراءة باعتبارها نشاطاً خارجاً عن المنهاج المدرسي. ونفذت أيضاً برامج أنشطة ما بعد الدوام المدرسي في ٥٠ مدرسة للإناث. وقدمت اليونيسيف المعدات لنشر نظام معلومات إدارة الطوارئ في ثماني مناطق تضم ١٠٠ من أضعف المدارس أداء.

٣١ - ووفر البنك الدولي دعما لوزارة التربية والتعليم العالي مع تركيز خاص على تحسين البيئة التنظيمية لتسيير التعليم العالي وإدارته وضمان جودته، وتعزيز الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم العالي. وقدم المشروع، المموَّل من البنك الدولي (١٠ ملايين دولار) والمفوضية الأوروبية (٥ ملايين يورو)، الأموال إلى ٣٩ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي لتعزيز أقسامها المعنية بالتقييم الذاتي والتخطيط الاستراتيجي في المؤسسات. وعلاوة على ذلك، يوفر البنك الدولي دعما لخطة السلطة الفلسطينية لتنمية قطاع التعليم، وخطة العمل والميزانية لعام ٢٠٠٩، بتبرع إجمالي يتراوح بين ٥ إلى ١٠ ملايين دولار.

٣٢ - وقدم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعما إلى وزارة التربية والتعليم العالي عن طريق منحة تبلغ قيمتها ٧,٥ ملايين دولار لبناء أربع مدارس جديدة، وإعادة تأهيل ١٢ مدرسة، وتزويد ٢٠٠ مدرسة بمعدات المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. وقدم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دعما لمشروع حصول النساء الفلسطينيات الريفيات على المشورة الأكاديمية في ٢١ موقعاً بجميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مما أدى إلى إنشاء مراكز دراسية في ٢٤ موقعاً، و ١٥٦ دورة في المشورة الأكاديمية، واستقبال ٨ ٠٠٠ امرأة ريفية. وظل صندوق الأمم المتحدة للسكان يبني قدرة المعلمين والمستشارين والعاملين في مجال الصحة بالمدارس،

ومنسقي لجان الصحة المدرسية من أجل الاضطلاع بالأنشطة الإعلامية والاستشارية في المدارس.

الصحة

٣٣ - أدارت الأونروا ٥٦ مرفقا للرعاية الصحية في غزة والضفة الغربية بتكلفة قدرها ٤٥ مليون دولار. وقدم العاملون في الحقل الصحي التابعون للوكالة ما يزيد عن ٣٠٠ ٠٠٠ ٥ استشارة في هذه المرافق باعتبار أن الطلب على خدمات الرعاية الصحية الأولية واصل الارتفاع. كما قدمت الأونروا الدعم لمشاريع الصحة البيئية في غزة، وذلك بإيصال ١ ٠٠٠ طن من وقود الديزل إلى مقدمي خدمات المرافق الأساسية، كمرافق المياه، وضخ مياه الصرف الصحي، وجمع النفايات الصلبة.

٣٤ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان تدريبا للعاملين الصحيين في المجتمع المحلي في مجال الولادة الآمنة، ونشرهم في المناطق النائية، وقدم الدعم التقني والمالي إلى كل من المنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال تعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية النفسية للشباب. وأهّل صندوق الأمم المتحدة للسكان قسمي ولادة، وقدم معدات طبية لأربعة أقسام ولادة أخرى، كما قدم الصندوق رعاية تتعلق بأمراض النساء والتوليد في حالات الطوارئ وخدمات التوعية لـ ٣٠ مجتمعا محليا معزولا. وقدم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لتشييد وتأهيل ثلاث مستشفيات وثلاثة مرافق صحة عقلية، ويسّر تدريب موظفين وممارسين عامين وممرضين.

٣٥ - ويسرت البرامج التقنية لمنظمة الصحة العالمية، بقيمة تبلغ ١,٤ مليون دولار إقامة وحدة للصحة العقلية في إطار وزارة الصحة لقيادة عملية إصلاح قطاع الصحة العقلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتوفير التدريب والتوعية وإقامة منظمة غير حكومية لرابطات الأسر. وعلاوة على ذلك، أنفقت منظمة الصحة العالمية ما يصل إلى ٩٠ ٠٠٠ دولار لإقامة لجنة وطنية للأمراض غير المعدية.

٣٦ - وبدعم من منظمة الصحة العالمية، أعدت وزارة الصحة بنجاح الخطة الاستراتيجية الوطنية للصحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠. وقدمت منظمة الصحة العالمية دعما للوزارة في وضع بروتوكولات العلاج بالنسبة لعدد من الحالات المزمنة، والتدريب على استخدامها، وفي إدخال معايير النمو الجديدة لمنظمة الصحة العالمية، وبناء قدرات مختبرات الصحة العامة المركزية لرصد مستويات المغذيات الدقيقة في الأطعمة المعززة وعند السكان. كما واصلت منظمة الصحة العالمية تقديم الدعم لإدارة التغذية التابعة لوزارة الصحة وشرعت في إقامة

نظام فعال لمراقبة الأغذية، في حين قدمت اليونيسيف دعما لصياغة واعتماد سياسة وطنية بشأن ممارسات تغذية الرضع وصغار الأطفال وقانون جديد بشأن بديل لبن الأم.

٣٧ - وقدمت اليونيسيف دعما لوزارة الصحة من خلال برنامج تبلغ قيمته ٣ ملايين دولار، يهدف إلى الحفاظ على أمن اللقاحات وتوافر الأدوية والمعدات الأساسية في إطار مبادرة الإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة. واستكمل هذا البرنامج بتوفير دعم مباشر لتحسين إدارة برنامج التحصين الموسع وقدرة سلسلة التبريد، مما أدى إلى استمرار ارتفاع نطاق التحصين لأكثر من ٩٧ في المائة لجميع الرضع من سن الولادة حتى سن الـ ١١ شهرا.

٣٨ - وباشر فريق الأمم المتحدة المواضيعي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يرأسه صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروعا قيمته ١١ مليون دولار لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويهدف المشروع الذي يدعمه الصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا إلى وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا وتحسين نوعية الحياة للمتضررين.

العمالة

٣٩ - وقدمت منظمة العمل الدولية وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما لوزارة العمل في إقامة لجنة لدعم العمالة والسياسات المعنية بها، ووفرت المساعدة التقنية لمديرية العمل ومكاتب العمل المحلية في الضفة الغربية لتحسين إدارة أسواق العمل وتوفير الخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، أدارت منظمة العمل الدولية بموجب اتفاقها مع السلطة الفلسطينية حلقة عمل تمهيدية عن المهارات واعتمادها في مجالي التخطيط والتحليل المتعمقين للتعليم التقني والمهني والتدريب. وقدمت منظمة العمل الدولية أيضا توصيات بشأن السياسات لصانعي القرار والخبراء والممارسين حول إمكانيات القطاع التعاوني.

٤٠ - وكجزء من برنامج للبنك الإسلامي للتنمية قيمته ٣٠ مليون دولار، قام برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوجيه ٤,٨ مليون دولار عبر حزم شاملة من الخدمات المالية وغير المالية إلى ١ ٤٠٠ عائلة فلسطينية فقيرة أصبحت ممن يكسبون دخلا مستقلا في الضفة الغربية وغزة على السواء. وأنفق برنامج تقديم المساعدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢ مليون دولار إضافيين على فرص العمل ذوات المدى القصير للعمال الفقراء العاطلين عن العمل في غزة من خلال أنشطة تهدف إلى تحسين الظروف البيئية، من قبيل تنظيف شواطئ غزة وبلداتها وقراها. وقام البرنامج بتنفيذ

مشاريع تبلغ قيمتها ١,٦ مليون دولار، وهذا ما ولد أكثر من ٠٠٠ ٧٠٠ يوم عمل في ٢٦٠ موقعا في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأوجدت الأونروا ٣,٢ مليون يوم عمل لـ ٠٠٠ ٥٧ لاجئ، ووفرت التدريب في قطاع غزة لـ ٠٠٠ ٢ خريج جامعي عاطل عن العمل. وقام صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بتدريب ٨٠ امرأة من ٢٨ مركزا نسائيا في الضفة الغربية ليتمكنّ من إدارة مطاعم مدرسية في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ودعمت ١٥ امرأة في إنتاج الوجبات الخفيفة لـ ٠٠٠ ٦٣ طفل في رياض الأطفال. وقد تلقت كل من هؤلاء النسوة مرتبا متوسطا قدره ١٥٠ دولار في الشهر.

٤١ - اعتمدت وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم العالي تنفيذ مجموعة الأدوات التدريبية لمنظمة العمل الدولية حول التوعية بالأعمال الحرة، المسماة ''المعرفة بالأعمال''. ويهدف هذا المشروع، الذي يتلقى الدعم من برنامج تقديم المساعدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا، إلى إيجاد موقف إيجابي من مباشرة الأعمال الحرة والمهن الحرة.

المساعدات الاجتماعية الهادفة

٤٢ - وزعت الأونروا، عن طريق برنامج حالات العسر الشديد، الذي يقدم ١٨٤ دولارا للشخص الواحد في الشهر، ٣١٦ ٤٩٦ حزمة من المعونات الغذائية والنقدية على أساس ربع سنوي إلى ٥٠٠ ٣٠ أسرة (حوالي ثلثيها في غزة). وتم كذلك إدخال نهج جديد يستند إلى درجة الفقر بشأن مساعدات شبكة الأمان الاجتماعي من خلال برنامج تجريبي في غزة. وقامت الأونروا أيضا بدعم ٢١ مركز تأهيل على مستوى المجتمعات المحلية في مجال الترويج للفرص وتحقيق تكافؤها للأشخاص المعوقين. وقدمت مراكز التأهيل خدمات إلى ٦٢٨ ١١ شخصا. وقدم البنك الدولي استحقاقات نقدية إلى ٠٠٠ ٢٥ أسرة معيشية، بالإضافة إلى مساعدة تقنية لدعم وزارة الشؤون الاجتماعية في تنفيذ إصلاحات شبكة الأمان الاجتماعي بتكلفة ٢٥ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، بدأ برنامج تقديم المساعدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي توزيع ٥٠ مليون دولار على شكل مساعدة نقدية لسكان غزة.

٤٣ - وقام البنك الدولي بتغطية النفقات المتكررة غير المتعلقة بالمرتبات بمبلغ يقارب ٩٠ مليون دولار قدم إلى وزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية من أجل الحفاظ على شبكة من الخدمات الاجتماعية العامة لجميع الفلسطينيين، ولا سيما الفقراء والأكثر ضعفا.

التراث الثقافي

٤٤ - ساعدت اليونسكو وزارات الثقافة والسياحة والآثار، من خلال وضع وتنفيذ عدد من المشاريع التي تشمل متحف الرواية في بيت لحم، والملاجئ الوقائية ومرافق الزوار في قصر هشام في أريحا وفي محافظتي بيت لحم ونابلس.

حقوق الإنسان، والنساء، والأطفال والشبان

٤٥ - قامت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بهدف دعم جماعات المجتمع المدني في الوصول إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان وتعزيز المساءلة. وقامت المفوضية بتدريب ضباط الشرطة العاملين في أكاديمية الشرطة في أريحا، والمدعين العامين في رام الله في مجال معايير حقوق الإنسان وآلياتها. كما دربت المفوضية ٦٦ معلما في المستويين الابتدائي والثانوي في رام الله ونابلس وبيت لحم في مجال المسائل المتعلقة بتلبية احتياجات الأطفال ذات الأولوية في حالات النزاع.

٤٦ - ومن أجل تعزيز النهوض باللاجئات كشريكات في عملية التنمية، قامت الأونروا بدعم ٢٦ مركزا للبرامج النسائية؛ وخلال عام ٢٠٠٨، حضرت ٠٩٤ ٣ امرأة دورات لتعلم أساسيات الحاسوب، والإسعافات الأولية، وتصفيف الشعر والخياطة. واستهدف العديد من البرامج كامل المجتمع المحلي لتعزيز الاعتماد على الذات عند النساء. وحضر ما مجموعه ٤٠٣ ٢٢ أشخاص محاضرات زيادة الوعي وسعى ٧٧٥ ٦ شخصا للحصول على المشورة من مكاتب المساعدة القانونية المتواجدة في مراكز المجتمعات المحلية. وأدخلت الأونروا برنامج ''المساواة في العمل'' لتلبية احتياجات الفتيات والنساء الفلسطينيات في غزة. وقد هدفت المبادرة للتصدي إلى عدم المساواة في كل مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٤٧ - وأنشأ برنامج تقديم المساعدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركزي تدريب مهني للنساء في بلدتي النصيرات وجباليا (قطاع غزة) تتيحان حصول النساء وأسرهن على الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وأنشأ مقرا للتنمية المجتمعية في سلوان في القدس الشرقية. ووفر البرنامج أيضا تدريبا مهنيا لأكثر من ٨٥٠ ١ امرأة. ويسرت منظمة العمل الدولية عددا من حلقات العمل بشأن المسائل الجنسانية لموظفي وزارات شؤون المرأة والعمل والتخطيط، واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية، والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

٤٨ - وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعزيز المنظمات الأهلية المنشأة لتفعيل الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ولتوفير الخدمات الصحية والمشورة والائتمان بالغ الصغر والتثقيف الصحي. بالإضافة إلى ذلك، عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع وزارة شؤون المرأة لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة العنف الجنساني.

٤٩ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الدعم في حالات الطوارئ ووفرت فرص العمل بمنح ٥٥٠ ٤ أسرة تترأسها نساء مبلغ ١٤٩ ٩٠٤ دولارا للعمل في زراعة الحدائق المترلية الصغيرة والصناعات المترلية. وقد سعت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال تقديم التدريب في مجالي تحضير المنتجات الغذائية والصناعات المترلية وعبر المبادرات التسويقية، إلى جعل هذه الأنشطة المدرة للدخل مستدامة. ومن أجل تعزيز مهارات تنظيم المشاريع الزراعية بين الشباب في غزة، وفرت منظمة الأغذية والزراعة تدريبا لـ ٤٨٠ شابا في مجال الزراعة الصغيرة الحجم في ٤ مدارس في غزة و ١٢ مدرسة في الضفة الغربية عن طريق الخطط التدريبية لمدرسة الشباب القروية لتعليم أساليب الزراعة والحياة.

٥٠ - ونفذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مشاريع في مجال حماية الطفل، بلغت قيمتها ٢,٩ مليون دولار، وعملت مع قادة المجتمعات المحلية على نشر رسائل عن حماية الطفل، وتطوير الخدمات الاجتماعية النفسية، وتنسيق تقديم التقارير عن مسائل حماية الطفل، بما في ذلك المسائل المحددة في قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٥١ - وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان دعما تقنيا وماليا للمنظمات الحكومية وغير الحكومية من أجل تعزيز تقديم الخدمات الاجتماعية النفسية للشباب وتوفير الفرص الاقتصادية لخريجي الجامعات الشباب. وفي عام ٢٠٠٨، جرى تقديم الدعم الاجتماعي النفسي لـ ٠٩٠ ٢٣ شابا، وتوفير فرص اقتصادية لـ ١٠٠ شاب.

٥٢ - وفي الألعاب الصيفية التي رعتها الأونروا عام ٢٠٠٨، وهي أكبر مبادرة استجمامية للشباب حدثت في غزة حتى الآن، تم تقديم الطعام لأكثر من ربع مليون من المشاركين خلال فترة ١٠ أسابيع. وتضمنت الأنشطة المقدمة السباحة ومجموعة متنوعة من الألعاب الرياضية والفنون والحرف والأنشطة البيئية ورحلات ميدانية إلى متحف الآثار الذي افتتح مؤخرا في غزة.

البيئة

٥٣ - أنفق برنامج تقديم المساعدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبلغ ٠٠٠ ٣٩٠ دولار لتحسين إدارة النفايات الطبية في قضاء رام الله. وساعد البرنامج في إعداد

تقارير تقييم الاحتياجات لمستشفى رام الله وبلدية رام الله، ودليل إدارة النفايات الطبية لمستشفى رام الله الحكومي، وبلدية رام الله. وجرى تنقيح الأنظمة والإرشادات المتعلقة بالنفايات الطبية، وإنتاج عدة أدوات للتوعية العامة.

٥٤ - وأعد برنامج تقديم المساعدة التابع للبرنامج الإنمائي والسلطة الفلسطينية لجودة البيئة تقييما لحالة تغير المناخ في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعتزمان وضع استراتيجية تكيف مع تغير المناخ تستخدم لجمع الأموال للمساعدات المتعلقة بتغير المناخ. وأقام برنامج تقديم المساعدة حلقتي عمل استكشافيتين في عام ٢٠٠٨ حيث قدمت فيهما النتائج الأولية للاستبيان المتعلق بتغير المناخ.

باء - مساعدات منظومة الأمم المتحدة المقدمة في حالات الطوارئ

٥٥ - كان ٧٠ في المائة تقريبا من سكان غزة يعتمدون على المساعدات الخارجية قبل عملية ''الرصاص المسكوب'' العسكرية الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ غير أن القيود المفروضة على إيصال الناس والبضائع أدت إلى تعليق العديد من المشاريع، لا سيما المشاريع ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. وقد تأثر ٣٤,٥ في المائة تقريبا من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بالتدني الشديد لدخلهم، لا سيما بسبب القيود المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية وخارجها.

٥٦ - وقبل عملية ''الرصاص المسكوب''، تلقى نحو ١,٨ مليون فلسطيني، من ضمنهم أكثر من ثلثي السكان في غزة، مساعدة غذائية من الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، في حين استفاد ١٠٠ ٠٠٠ طفل في غزة و ٥٧ ٠٠٠ طفل في الضفة الغربية من برنامج للتغذية المدرسية. وفي قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، شملت التدخلات توفير إمدادات الطوارئ من المياه للمجتمعات الفلسطينية في أرياف غزة والضفة الغربية؛ وتأمين الوقود للبلديات ومجالس إدارة النفايات الصلبة في قطاع غزة. وقد دعم إيجاد فرص العمل قصيرة الأجل ومشاريع تقديم المساعدة النقدية ما يقدر بـ ٦٥ ٠٠٠ أسرة معيشية فقيرة في غزة والضفة الغربية، وقدمت منح نقدية إلى ٣٠ ٠٠٠ من أسر اللاجئين الفقيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٥٧ - وخلال عملية ''الرصاص المسكوب''، قدمت وكالة الأونروا مأوى مؤقتا لأكثر من ٥٠ ٠٠٠ فلسطيني لجأوا إلى أكثر من ٥٠ مدرسة تابعة للوكالة. وتواصلت العمليات الحاسمة، ومن ضمنها توزيع الأغذية وتوفير خدمات الرعاية الصحية، قدر الإمكان، فقد كان نحو ١ ٠٠٠ من موظفي الوكالة الفلسطينيين البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠ موظف في غزة

يعملون طوال الأزمة. وعلى إثر إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وسَّعت الأونروا نطاق عمليات الطوارئ التابعة لها لتلبية المزيد من الحاجات الإنسانية ودعم التعافي وإعادة التأهيل. وزادت الوكالة عدد المستفيدين من حزم المعونة الغذائية التي تقدمها في حالات الطوارئ من ٠٠٠ ٥٥٠ إلى ٠٠٠ ٩٠٠ لاجئ، كما قدمت دعما ماليا وعينيا للآلاف من أسر اللاجئين التي أصبحت بلا مأوى جراء العملية العسكرية.

الدعم الغذائي والدعم للزراعة في حالات الطوارئ

٥٨ - استفاد من تدخلات برنامج الأغذية العالمي ١٧٨ ١٠٩ شخصا في الضفة الغربية، و ٥٠٤ ٨٥ أشخاص في غزة، كان ٠٠٠ ٥ منهم من المرضى في المستشفيات والمسنين الذين يتلقون حصصا تموينية خاصة. وقد وزع ما مجموعه ٦٠٠ ٢١ طن من دقيق القمح والزيت النباتي والحمص والسكر والملح في إطار هذا التدخل. وفي الضفة الغربية، استفاد ٠٤٠ ٤٣ شخصا من المعونة التي بلغ حجمها ٦٢٢ ٢٦ طنا من الإمدادات الغذائية وتلقى ٠٠٠ ١٧٢ من الضعفاء ٦٠٠ ٩ طن من الأغذية في غزة.

٥٩ - وبين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وآذار/مارس ٢٠٠٩، تلقى ١٣٦ ٥٠ تلميذا في الضفة الغربية حصة من البسكويت المغذي والحليب. وفي غزة، بدأ العمل ببرنامج التغذية المدرسية بعد انتهاء عملية الرصاص المسكوب، واستفاد منه، حتى تاريخه، نحو ٠٠٠ ٥٠ تلميذ تلقوا ٥٤٦ طنا من البسكويت عالي الطاقة، وألواح التمر، والحليب، واللحم المعلب، واللحوم الجاهزة.

٦٠ - وواصل برنامج الأغذية العالمي، منذ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، تقديم المساعدة إلى سكان غزة ووزع ٥٦٧ ٥ طنا من الأغذية على نحو ٠٠٠ ٣٤٦ شخص من خلال عمليات التوزيع المخصصة لحالات الطوارئ التي تشمل الخبز وألواح التمر والبسكويت عالي الطاقة واللحوم الجاهزة، ومن ضمنهم نحو ٠٠٠ ٤٠ تلميذ قدمت لهم المساعدة عن طريق برنامج التغذية المدرسية، الذي بدأ العمل به في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وفي أعقاب التراع، زاد برنامج الأغذية العالمي عدد المستفيدين من مساعدته إلى ٠٠٠ ١٠٠ شخص إضافي، من أجل تقديم العون إلى الذين فقدوا منازلهم ووظائفهم وأصولهم المنتجة.

٦١ - وفي عام ٢٠٠٨، قدمت وكالة الأونروا معونة غذائية مخصصة لحالات الطوارئ إلى نحو ٠٠٠ ٧٠٠ لاجئ في غزة و ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ في الضفة الغربية. وبدأ العمل أيضا ببرنامج تغذية مدرسية في غزة، وتم توسيع نطاقه ليشمل جميع التلاميذ اللاجئين البالغ

عددهم ٠٠٠ ٢٠٠ تلميذ في المدارس التابعة للوكالة في مطلع العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. ودفعت الأونروا أيضا ١٢ مليون دولار نقدا إلى ٠٠٠ ٣٠ من أسر اللاجئين الفقيرة خلال عام ٢٠٠٨، بمن فيها الأسر التي أصبحت بلا مأوى بسبب العمليات العسكرية أو الجفاف أو الفيضانات، و ٦ ملايين دولار في غزة لرد الرسوم المدرسية إلى اللاجئين الفقراء.

٦٢ - ووزعت الفاو، دعما للقطاع الزراعي وتحسينا للأمن الغذائي من خلال تعزيز الإنتاج المحلي، منتجات زراعية على ٣ ٧٢٥ من أسر صغار المزارعين و ٢ ٥٠٠ من أسر الرعاة، مصحوبة بالتدريب للنهوض بالممارسات الزراعية والقدرات الرعوية المحسنة. وعلى نحو مماثل، تلقى ٧٠٠ صياد ومن يعيلون الدعم من خلال إنشاء جسور الاسترزاع المائي وتوفير فراخ الأسماك.

٦٣ - ووقّع برنامج تقديم المساعدة التابع للبرنامج الإنمائي اتفاقا مع السلطة الفلسطينية، تبلغ قيمته الإجمالية ٢٧٠ مليون دولار، من أجل التعويض على المزارعين الذين دمرت ممتلكاتهم الزراعية في غزة خلال عملية ''الرصاص المسكوب'' العسكرية.

تقديم الدعم التعليمي في حالات الطوارئ

٦٤ - وزعت اليونيسيف ٠٠٠ ٥٠ حقيبة مدرسية ولوازم قرطاسية، وقدمت الزي المدرسي إلى التلاميذ الذين تضرروا بسبب فيضان محطة الصرف الصحي في قطاع غزة. وفي أعقاب أزمة غزة مباشرة، اشترت اليونيسيف ١٦٠ مجموعة تعليمية لمادة الرياضيات ووزعتها على ٨٠٠ ١٢ طفل، و ٠٠٠ ١٠٠ كراسة و ٢٠٠ أداة ترفيهية من أجل ٠٠٠ ١٨ طفل، و ٤٨٠ مجموعة من مجموعات ''المدارس الجاهزة'' من أجل ٤٠٠ ٣٨ طفل، و ١٦٦ مجموعة تعليمية لمادة العلوم من أجل ٢٨٠ ٩١٣ طفلا، و ٠٠٠ ٢ استمارة بيانات التلاميذ وأربع خيام تقدر كلفتها بـ ٠٠٠ ٢٧٥ دولار.

تقديم الدعم في المجال الصحي في حالات الطوارئ

٦٥ - خلال الأزمة في غزة، قدمت الأونرو حيزا تخزينيا إضافيا لمصرف الدم، ومخزن الأدوية المركزي، ورافعات شوكية، وكذلك الوقود وغيره من الدعم كاللوجستيات. وقدمت اليونيسيف مولِّدا إلى كل من مصرفي الدم في غزة، و ٥٠٠ ٤٥٧ جرعة من اللقاحات كجزء من حملة التحصين الاستدراكي بمولدات المضادات المتعددة للرضع والحوامل، ولقاحات ضد الحصبة/النكاف/الحميراء لـ ٠٠٠ ١٤ تلميذ تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٥ عاما. كما قدمت عددا طبية للتوليد والقبالة إلى ٩٠٠ أم وأطفالهن الرضع، وقدمت ٠٠٠ ٩٨

كيلوغرام من المستحضرات الصيدلانية كجزء من تصنيف الإصابات في حالات الطوارئ. وفي الضفة الغربية، تولت الأونروا تشغيل خمس عيادات صحية متنقلة تخدم ١٥٠ منطقة معزولة، لا سيما المناطق المتضررة بسبب الحاجز. وقدمت هذه العيادات إلى نحو ٠٠٠ ١٥٦ مريض خدمات الرعاية الصحية الأولية، والعلاج للأمراض غير المعدية واللقاحات.

جيم - دعم منظومة الأمم المتحدة للمؤسسات الفلسطينية

٦٦ - واصلت السلطة الفلسطينية الشروع في بناء المؤسسات ووضع السياسات والإصلاحات المالية الحكيمة. كما سعت السلطة على نحو متزايد إلى تحقيق عملية تخطيط وميزنة متكاملة. وتوخت الميزانية لعام ٢٠٠٩ المزيد من الإصلاحات وتخفيض العجز مع تحول بارز في توجهات الإنفاق من الأجور والإعانات إلى الاستثمارات العامة. ويجري إعداد ميزانية تكميلية لتشمل الإنفاق على إعادة بناء غزة وتأهيلها. وخلال عام ٢٠٠٨، أحرزت السلطة الفلسطينية تقدما هاما في إرساء الأمن بالعديد من المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، الأمر الذي أدى إلى تعزيز ثقة الشركات التجارية. إلا أن التقدم المحرز في مجال وضع الاستراتيجيات الخاصة بقطاعات معينة كان بطيئا نسبيا.

٦٧ - وأنفق البنك الدولي ١٠ ملايين دولار لتحسين نظم المحاسبة، والإدارة المالية وضوابط الميزانية، والتخطيط المادي والاستثماري للبلديات. ونتيجة لذلك، اعتمدت وزارة الحكم المحلي مخططا للحسابات في ١٣٢ بلدية وجربت طريقة تقييم الأصول الثابتة في ٨ بلديات. وعلاوة على ذلك، وضع نظام متكامل للإدارة المالية وبدأ نشره في البلديات.

٦٨ - ودعمت الفاو وزارة الزراعة عن طريق إدارة قاعدة بيانات نظم معلومات المشاريع الزراعية التي تسجل جميع المشاريع الزراعية في الضفة الغربية وغزة. وتعاون كل من الفاو وبرنامج الأغذية العالمي مع دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية من أجل إنشاء نظام للرصد الاجتماعي - الاقتصادي ورصد الأمن الغذائي. كما عملت الفاو مع وزارة الزراعة على بناء القدرات الوطنية للوقاية من إنفلونزا الطيور، وشمل ذلك توفير المعدات التقنية وتدريب العاملين في مجال الطب البيطري لتعزيز قدرتهم على التصدي للتفشي المحتمل للمرض.

٦٩ - ودعم برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إعداد دليل للتخطيط الإنمائي الاستراتيجي في المناطق وخطة إنمائية استراتيجية لمدينة جنين، تستند إلى عدد من الدراسات والتقييمات التشخيصية في المنطقة. وقد وضعت مجموعة تتعلق بتراهة الحكم المحلي للأرض الفلسطينية المحتلة واختبرت في ١٥ حكومة محلية بالضفة الغربية. وقدم البرنامج أيضا دعما لبناء محكمة جديدة في جنين تتضمن برمجيات لإدارة القضايا.

٧٠ - وساعد برنامج تقديم المساعدة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزارة المالية في نشر تقارير مالية شهرية على موقعها الشبكي. ونظمت حلقة عمل لصياغة مشاريع الأنظمة المتعلقة بتضارب المصالح وحماية المبلغين عن المخالفات في قضايا الفساد، وتعديل ما يتصل بها من مواد في القانون الجنائي الفلسطيني. ودعم البرنامج أيضا تدريب موظفي الضرائب العقارية التابعين لوزارة المالية في مجالات نظم المعلومات الجغرافية، والمحاسبة، وجباية الضرائب وإدارتها.

٧١ - وقدم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، لا سيما عن طريق وزارة الداخلية، دعما إلى الشرطة المدنية والدفاع المدني والحرس الجمهوري للسلطة الفلسطينية، وبنى القدرات في مجال تنمية المشاريع ضمن الشرطة المدنية عن طريق إنشاء لجنة توجيهية للبرامج. وأكمل مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع أيضا المخطط العام لتحديث معبر كارني التجاري.

٧٢ - وأحرزت أنشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من أجل تدعيم إدارة الاقتصاد الفلسطيني تقدما ملموسا في مجال تحديث الجمارك. وبدأ العمل بهذا النظام عام ٢٠٠٨ باعتباره جزءا من الجهود الإنمائية المتجددة للسلطة الفلسطينية.

٧٣ - ودعم صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إدارة الشرطة في وزارة الداخلية لتنفيذ برنامج تدريب الشرطة على الشراكة متعلق بالعنف ضد المرأة شمل ٤٦ عنصرا من عناصر الشرطة وأفراد قوى الأمن. ونتيجة لذلك، أعدت إدارة الشرطة مشروع مدونة سلوك لعناصر الشرطة الذين يتعاطون مع قضايا تكون النساء فيها ضحايا العنف. وساعد الصندوق أيضا وزارة الشؤون الاجتماعية في تحديد دورها ووضع مخطط الإطار المؤسسي من أجل التشغيل الكامل لمركز ”محور“، وهو الملاذ الوحيد للناجيات من العنف ضد المرأة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٧٤ - وعن طريق الصندوق البلدي للتنمية والإقراض، قدم البنك الدولي منحا تبلغ ١٠ ملايين دولار إلى البلديات في الضفة الغربية وغزة من أجل برامج الاستثمارات الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتقديم الخدمات في ١٣٢ بلدية. كما دفع البنك الدولي ١٠ ملايين دولار في إطار المشروع الإنمائي القائم على المجتمع المحلي لتعزيز دمج الوحدات الحكومية المحلية من خلال المشاريع المشتركة في الضفة الغربية وغزة. وقد نفذ المشروع مع وزارة الحكم المحلي وأدى إلى تعزيز التعاون بين الوحدات الحكومية المحلية، وشمل تسعة مجالس خدمات مشتركة في الضفة الغربية تخدم ٧٨٨ ١٤٨ شخصا، و ١٦ حيا في غزة تخدم ٢٨٩ ١٠٨ شخصا.

دال – تنمية القطاع الخاص

٧٥ – في عام ٢٠٠٨، موّلت الأونروا ما يزيد على ثُلثي جميع القروض، البالغ عددها ٠٠٠ ١٢ قرض، المقدمة إلى المؤسسات الفلسطينية المتناهية الصغر والأسر المعيشية الفلسطينية بمقدار ١٨,٩ مليون دولار. وكان للانفصام السياسي الفلسطيني أثر مباشر على استمرارية برنامج القروض. ففي غزة موّل البرنامج في عام ٢٠٠٨ زهاء ٠٠٠ ٣ قرض بلغت قيمتها ٥,٠٥ مليون دولار بالمقارنة مع ٠٠٠ ٩ قرض في عام ٢٠٠٩ قيمتها ١٣,٩٢ مليون دولار في الضفة الغربية. وعلى الرغم من الحالة في غزة، غطت الأونروا ١١٧ في المائة من تكاليفها التشغيلية البالغة ٣,١٨ مليون دولار من عملياتها الائتمانية.

٧٦ – وقد وضعت الأونكتاد اللمسات الأخيرة على إنشاء مجلس الشاحنين الفلسطيني الذي اكتسب مركزا ثابتا كجهة تنسيق لمعالجة جميع شواغل الشاحنين الفلسطينيين. وبالتعاون الوثيق مع الوكالة الفلسطينية لتشجيع الاستثمار، أكملت الأونكتاد مشروعا بشأن برنامج استبقاء الاستثمار. ومن أهم إنجازاتها برنامج وُضع خصيصا لتلبية احتياجات المستثمرين الحاليين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

هاء – تنسيق مساعدات الأمم المتحدة

٧٧ – واصل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط تنسيق مساعدات الأمم المتحدة المُقدمة إلى الشعب الفلسطيني ومثّل الأمم المتحدة في منتديات التنسيق. وبهذه الصفة، شارك المكتب في اجتماعين للجنة الاتصال المخصصة لمساعدة الشعب الفلسطيني، عقدا في لندن ونيويورك، وفي الاجتماعات العادية لمنتدى التنمية المحلية. وتحت قيادة نائب المنسق الخاص، شرع فريق الأمم المتحدة القطري في إعداد خطة الأمم المتحدة للاستجابة المتوسطة الأجل، التي يُتوقع أن تُسهم في تحسين تنسيق وتنظيم الدعم الذي تُقدمه وكالات الأمم المتحدة إلى الأولويات الفلسطينية، وذلك على النحو الوارد في الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠، والخطة الوطنية الفلسطينية للإغاثة المبكرة وإعادة الإعمار لغزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

٧٨ – وقد أعد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وثيقة النداء الموحد لعام ٢٠٠٩ بمبلغ ٨٧٥ مليون دولار، وأجرى عمليات تقييم واضطلع برصد الحالة على أرض الواقع، وقدم الدعم اللوجستي لتيسير الاستجابة الإنسانية، وأبلغ عن حالات الإغلاق وحوادث العنف وغيرها من التطورات الإنسانية. وسهّل المكتب للمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة تنفيذها للمشاريع من خلال صندوق مواجهة الحالات الإنسانية وحالات الطوارئ والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

٧٩ - وفي تموز/يوليه ٢٠٠٨، أنشأت وكالات الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، فريقا قطريا للعمل الإنساني، على غرار اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وذلك من أجل الاتفاق على ما يُدرج من رسائل وردود في أنشطة الدعوة المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، أُنشئت فرقة عمل إنسانية تتألف من الفريق القطري للعمل الإنساني، والسلطة الفلسطينية، والجهات المانحة، وذلك لتنسيق المساعدة الإنسانية، ورصد التقدم المحرز في برامج المساعدة الإنسانية، وترويج نهج تآزري فيما بين جميع أصحاب المصلحة.

إيصال المساعدات الإنسانية

٨٠ - جرى إنشاء فريق دعم الإيصال لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية، وذلك بتوثيق حوادث تأخير عبور موظفي الأمم المتحدة أو منعهم من العبور. وبالإضافة إلى ذلك، وبُغية تحسين إيصال المساعدات الإنسانية، أقر فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، والفريق العامل للاتصالات الإنسانية، إطارَ تقديم المساعدة الإنسانية، الذي تناول القيود التي اعترضت الجهات الفاعلة في حقل المساعدات الإنسانية العاملة في غزة، ووضع مخططا عاما لخطابات الدعوة التي يمكن استخدامها في التواصل مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والسلطات القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة.

رابعا - تصدي الجهات المانحة للأزمة

دعم الميزانية والدعم المالي

٨١ - عقب استكمال الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أصبحت الجهات المانحة تضع برامجها لدعم السلطة الفلسطينية، على نحو متزايد، على أساس أولويات السلطة الواردة في تلك الخطة. فقد أنفقت الجهات المانحة ما وصل إلى ١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨ لتوفير التمويل للميزانية المتكررة، بالمقارنة مع بليون دولار في عام ٢٠٠٧، وما يزيد بكثير عن المبلغ المتعهد به في مؤتمر الجهات المانحة المعقود في باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. غير أن تنفيذ مشاريع التنمية التي تمولها الجهات المانحة، كان أبطأ من المتوقع.

٨٢ - وخلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني لإعادة إعمار قطاع غزة، المعقود في ٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في شرم الشيخ، بمصر، الذي قدمت فيه السلطة الفلسطينية الخطة الوطنية الفلسطينية للإغاثة المبكرة وإعادة الإعمار لغزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، بلغ إجمالي التعهدات نحو ٤,٥ بليون دولار للضفة الغربية وغزة بالإضافة إلى ٠,٧ بليون دولار من

التعهدات السابقة التي أعيد التأكيد عليها. وجاءت أكبر التعهدات من المملكة العربية السعودية (بليون دولار)، والاتحاد الأوروبي (٤٤٠ مليون يورو)، والولايات المتحدة الأمريكية (٠,٩ بليون دولار)، وقطر (٢٥٠ مليون دولار)، والكويت (٢٠٠ مليون دولار). إلا أنه لم يُرصد أي من التعهدات لأغراض أو وكالات محددة، ولا يرتبط بجدول زمني لتحويل تلك الأموال.

٨٣ - وتُعد تعهدات الجهات المانحة لدعم ميزانية الفترة ٢٠٠٩/٢٠١٠ غير كافية، ذلك أنها لا تبلغ إلا نحو ٠,٥ بليون دولار حسب تعهدات مؤتمر باريس للجهات المانحة المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ولذلك ثمة حاجة ملحة إلى تأمين ما يكفي من المساعدات الخارجية لسد العجز التمويلي في ميزانية عام ٢٠٠٩. وتبلغ الاحتياجات من التمويل الخارجي لتغطية النفقات المتكررة ١,٢ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، بالمقارنة مع ١,٨ بليون دولار في عام ٢٠٠٨. ومن المفترض أن يكون أيسر على الجهات المانحة، بسبب ذلك، تمويل الزيادة في حجم الاستثمارات العامة التي يُتوقع أن تبلغ ٠,٥ بليون دولار لعام ٢٠٠٩ بالإضافة إلى مبلغ ١,٣ بليون دولار طلبته السلطة الفلسطينية لتغطية تكاليف الإغاثة وإعادة الإعمار لغزة المرتبطتين بالنزاع. ومن حيث الاحتياجات الإنسانية، جرى تمويل ٣٢,٤ في المائة (٢٨٤ مليون دولار)، من عملية النداء الموحد، حتى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

تنسيق جهود الجهات المانحة

٨٤ - انعقدت اجتماعات متكررة لتنسيق المعونة على جميع المستويات في عام ٢٠٠٨. فقد عُقد اجتماعان وزاريان للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في لندن في أيار/مايو ٢٠٠٨ وفي نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للنظر في التقدم المحرز بشأن الاتفاقات الثلاثية بين حكومة إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، والمجتمع الدولي. وصاغت السلطة الفلسطينية خطة عمل لتنسيق المعونة بالإضافة إلى مجموعة مبادئ للشراكات بُغية تنسيق الدعم المالي والتقني الخارجي على نحو أفضل. ووافقت لجنة الاتصال المخصصة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على إعادة إنشاء آلية التنسيق الثلاثية بين حكومة إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وممثلي المجتمع الدولي على المستوى المحلي، أي من خلال لجنة الاتصال المشتركة، التي عقدت اجتماعا واحدا فقط في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وفي المرحلة المؤدية إلى مؤتمر شرم الشيخ، بمصر، نسّق أعضاء المجتمع الدولي الدعم المقدم إلى السلطة الفلسطينية من أجل وضع الخطة الوطنية الفلسطينية للإغاثة المبكرة وإعادة الإعمار لغزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠.

خامسا – التحديات

٨٥ – ظلت المعابر المقامة في غزة مغلقة في معظم الوقت في عام ٢٠٠٨، بحيث اندلع نزاع مسلح في نهاية ذلك العام، و لم تُسفر محادثات المصالحة بين الفصائل الفلسطينية عن أية نتائج، كما لم يُحرز تقدم كبير في مسار المفاوضات بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي الضفة الغربية، تواصلت أعمال الإغلاق، والنشاط الاستيطاني، وهدم المنازل. وشكلت تلك العوامل تحديات كبيرة أمام تحقيق انتعاش اقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة واستجابة فعالة للاحتياجات الإنسانية.

٨٦ – وعلى الرغم من الهدوء النسبي السائد حاليا في غزة، ففي غياب وقف دائم ومستدام لإطلاق النار وفقا لما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، فإن من المُرجح أن تظل الحالة الإنسانية في غزة حرجة ومتقلبة. وبالرغم من أنه لا محيد عن التمويل للنداء الموحد لعام ٢٠٠٩، والخطة الوطنية الفلسطينية للإغاثة المبكرة وإعادة الإعمار لغزة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، فضلا عن ميزانية السلطة الفلسطينية، سيظل من المستحيل تلبية الاحتياجات في الأرض الفلسطينية المحتلة في غياب فتح كامل لجميع المعابر إلى غزة وتخفيف كبير في القيود المفروضة على الحركة إلى الضفة الغربية وخارجها وداخلها، بما فيها القدس الشرقية. ويتعين السماح بدخول مواد الإغاثة، والمعدات، ومواد البناء، وقطع الغيار، إلى غزة؛ كما ينبغي السماح بحرية حركة السلع والأشخاص، وبحرية واستمرارية حركة العاملين في مجال المساعدات الإنسانية، وبالتدفق العادي للأموال. ويتعين إدخال تحسينات لتمكين سكان الضفة الغربية من الوصول إلى أسباب الرزق، والخدمات الاجتماعية، وإقامة علاقات اجتماعية واقتصادية عادية.

سادسا – الاستنتاجات

٨٧ – لقد أفضى سياق عمليات الأمم المتحدة في الفترة قيد الاستعراض إلى اتباع نهج ذي شقّين: (أ) إعادة تركيز الاهتمام، بصفة متزايدة، على التدخلات المتعلقة ببناء المقومات الاقتصادية، والهياكل الأساسية، والقدرات وتقديم الخدمات في الضفة الغربية لأجل أطول؛ و (ب) إنجاز التدخلات لمواجهة حالات الطوارئ وتلك المتعلقة بإدامة الحياة في غزة. بيد أن القيود والعراقيل الشديدة ما زالت تعترض وكالات الأمم المتحدة وبرامجها وتجعل تقديم المساعدة أكثر إلحاحا، لكنها أيضا أصعب. وفي ضوء النزاع الأخير الذي شهدته غزة، سيظل تقديم المساعدة الطارئة والإنسانية مسألة حاسمة هناك. إلا أنه ينبغي أن تظل الجهود المبذولة لدعم تحقيق الانتعاش الطويل الأجل في فلسطين والجهود الإنمائية فيها ضمن الأولويات

القصوى. وستواصل الأمم المتحدة التركيز، مهما استطاعت إلى ذلك سبيلا، على بناء المؤسسات ومواءمة برامجها مع الخطة الفلسطينية للإصلاح والتنمية.

٨٨ - وفي عام ٢٠٠٩، ستواصل الأمم المتحدة العمل على تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط قائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة وديمقراطية وقابلة للبقاء ومتصلة جغرافيا، تعيش في سلام جنبا إلى جنب مع إسرائيل آمنة.